

مركز "شمس" يعقد ورشة عمل حول التحول الديمقراطي في جامعة القدس

رام الله - علي سمودي - عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، ورشة عمل بعنوان "التحول الديمقراطي"، وذلك في جامعة القدس أبو ديس.

وأفتتح الورشة إبراهيم العبد من مركز "شمس" معرباً بالمركز ونشاطاته وأهدافه التي تصب في تعزيز للمشاركة الشبابية وزيادة الوعي وتعميق الثقافة في مجالات حقوق الإنسان وقال "إن هذه الورشة هي إحدى نشاطات مشروع الوعي المدني والانتقال إلى الديمقراطية، بدعم وتمويل من الصندوق الوطني الديمقراطي (NED)".

ومن جهته، قال للحامي فريد الأطرش "إن العالم شهد تحولات كبرى نحو الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فإنه شهد حركة في الاتجاه للضاد في العشرينات والثلاثينات، وكذلك الخمسينات والستينات من القرن الماضي، إذ سقطت الأنظمة الديمقراطية في عدد غير قليل من دول العالم، في كل من أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، وبالتالي فإنه من غير الحكمة الاعتقاد بأن رياح الديمقراطية ستستمر في المستقبل، وأن حركة التاريخ قد توقفت عند هذا الخيار الديمقراطي".

وأضاف "أن للتحول الديمقراطي له ثلاثة أهداف أساسية وهي أن جميع القوى السياسية تهدف إلى الحفاظ على الأمن السياسي وثانياً أن يكون هنالك دفع للعملية التنموية عن طريق القفز بالعملية السياسية بنقطة الانتقال إلى وضعية التحسين الاقتصادي، والوعي على المستوى الفردي"، وتابع "هذه الأهداف، لابد من تجاوز جملة للعوقات التي تقف حائلاً أمام التحول الديمقراطي في مختلف اتجاهاتها".

وقال الأطرش "إن معيقات التحول الديمقراطي هي سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فالمعوقات السياسية للتحول الديمقراطي: والتي يندرج ضمنها النخب الحاكمة وتكوينها: سواء من ذات الأصول للكية، أو النخب التكنوقراطية، وهذا يعود إلى اعتماد نخب تناضل بشكل حقيقي لإنجاز هذا التحول"، وأضاف "أيضاً تركز السلطة وتزوير الانتخابات والصراع بين أركان النظام السياسي، ضعف المؤسسات التمثيلية، عدم تطبيق النصوص الدستورية لدى البلدان اللاديمقراطية والتي غالباً ما تنص على الحقوق في تكوين الأحزاب وحرية الرأي والتعدد، ولكنها عملياً عكس ذلك".

وأوضح الأطرش أن الآلية التي تتم وفقها عملية التحول فتختلف من دولة إلى أخرى، لأسباب متعددة ومتشابهة محلياً وإقليمياً ودولياً، كمبادرة النظام السياسي من تلقاء نفسه، بتبني النهج الديمقراطي، وفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية واحترام حقوقهم وحررياتهم، وممارسة ضغوط خارجية دولية على النظام السياسي لتبني الخيار الديمقراطي، مثل الضغوط التي مارسها للجمعية الدولي على نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، أو الضغوط التي تمارس على عدد غير قليل من الدول العربية في الوقت الحاضر، مثل: مصر، والسعودية، وبقية دول الخليج. وأضاف "فرض النظام الديمقراطي بالقوة، وذلك بإزالة النظام غير الديمقراطي وإيجاد نظام ديمقراطي جديد، مثل ما حدث في اليابان، وألمانيا، وإيطاليا، بعد الحرب العالمية الثانية، والعراق وأفغانستان في الوقت الحاضر، وتضافر أو اجتماع العوامل الداخلية، والضغط الشعبي، مع الضغوط الدولية والعوامل الخارجية لتبني الخيار الديمقراطي، ولعل ما وُصِف بـ"الثورة البرتغالية" التي حدثت مؤخراً في عدد غير قليل من جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، مثال: أوكرانيا، وبيلاروسيا، وجورجيا، وقد يكون ما يجري في لبنان هذه الأيام مثلاً آخر على هذه الآلية".

وفي نهاية الورشة، أوصى المشاركون بضرورة أن يكون هناك إرادة من قبل صانع القرار السياسي بضرورة التطوير والإصلاح فذلك هو عامل حاسم في دفع للسيرة الديمقراطية نحو الأمام، خصوصاً إذا تصافرت جهود القيادة مع الوعي الشعبي، فتناغم حركة الطرفين من أجل مزيد من التطوير والتحديث سوف يدفع بالتجربة إلى آفاق رحبة.

وأكدوا على ضرورة مشاركة الشعب في اتخاذ القرار، وإطلاعه على حقيقة الأوضاع، ولا سيما في الأوقات العصيبة، ولا بد من فتح المجال للمعارضة، والتقد للوضوعي الهادف إلى الحوار، وبخلاف ذلك فإن اللجوء إلى العمل السري أو العنف يصبح الطريق للفنوح أمام الفئات للطالبة بالانفتاح السياسي مما ينعكس سلباً على أي نظام سياسي لا يرغب في عملية التحول الديمقراطي تعزيز الوعي حول أهمية الانتخابات لدى المواطنين، وتشجيع الأحزاب السياسية والمرشحين للمشاركة أكثر في النقاشات السياسية العامة، وتوجيه النقاشات إلى القضايا التي تحظى باهتمام المواطنين ودعم للمشاركة النسائية في العملية الانتخابية، وإلى تعديل قانون الانتخابات.